تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة

د.عايدة باكير

المقدمة

يؤدي التعليم الجامعي دوراً في تطوير المجتمع وتنميته، وتوسيع آفاقه المعرفية والثقافية من خلال إسهام مؤسساته في تخريج كوادر بشرية تملك المعرفة والعلم للتدريب على العمل في المجالات والتخصصات المختلفة كافة ، حيث توظف طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتعليم، وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع، فلكل جامعة رسالتها التي هي من صنع المجتمع من ناحية، وأداة لصنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية من ناحية أخرى.

وما نشهده اليوم من ثورة تكنولوجية ومعرفية، وتغيرات وتحديات مستمرة اجتماعية وسياسية ومعرفية وتعدد في الاهتمامات، يؤكد على الدور المهم للجامعة في تحديد مخرجات تتلاءم وطبيعة هذا العصر، وتوظيف مهمة الجامعة في وظائف أساسية هي؛ إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، المساهمة في عملية التنشئة ونقل الثقافة بما يضمن صياغة وعي الطلاب وتشكيله وتناول قضايا المجتمع ومشاكلاته، والعمل على خدمة المجتمع وتنميته بجميع جوانبه السياسية والاقتصادية والمعرفية والاجتماعية.

وكذلك تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع، وحل مشكلاته، والرغبة في البحث وتحدي الواقع، واستمرار المستقبل في إطار نهج علمي وثيق، يراعي خصوصية المجتمع، ويمنع تكديس المعرفة، وعدم ربطها بحركة الحياة المتطورة مما يفقد العلم حتمية المعرفة الاجتماعية.

والتعليم الجامعي ثروة كبيرة لا تقدر بثمن، فهو يحرك عملية التنمية لأن المؤسسة التعليمية هي من أرفع المؤسسات التي تقع على عاتقها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من عمليات التنمية فيه من متخصصين وبمختلف المجالات، إضافة إلى أنها تشكل المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي تضمن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي تثري صناع القرار بالخبرات والمهارات وبالتالي تتحكم بالأداء السياسي.

ولا يمكن للجامعة في أي مجتمع أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق تفاعل بين الفرد من ناحية، والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى، فعلاقة الجامعة بالتغيير

الاجتماعي متلازمة ومترابطة؛ فهي تقوي المهارات، وتثري روح الابتكار لدى الفـرد، ورفـع مستوى الرقي الاجتماعي. فهي تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان، وتيـسر فرص العمل للأفراد التي يفرضها المجتمع كونها تلبي حاجة الفرد والمجتمع من مهن مختلفة مما يتيح فرصة للانتاج وبالتالي يترك أثراً إيجابياً على المستوى المعيشي.

تسعى الورقة البحثية إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1) ما وظائف الجامعة الحديثة؟
2) ما دور الجامعة في البحث والتطوير؟
3) ما دور الجامعة في خدمة المجتمع؟
4) ما دور الجامعة في تطوير سلوك الفرد؟
5) ما الدور الذي تلعبه الجامعة في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
6) ما المعوقات التي تقف حائلاً دون تحقيق الجامعة لدورها؟
7) ما المتطلبات اللازمة للجامعة للقيام بدورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة بكفاءة وفعالية؟

وظائف الجامعة الحديثة

والجامعة: هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليـد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسـسة اجتماعيـة أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه، فالعلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع، تفرض عليه أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس، ومشكلاتهم وآمالهم بحيث يكون هدفـه الأول، تطـوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والـصحية والاجتماعيـة، فالعلاقة التي تقيمها الجامعات بمجتمعها كما حددها عواد (2010) تشمل:

أولاً: النمو المعرفي أو ما يسمى بالثورة المعرفية أو الانفجار المعرفي الذي تسهم الجامعة في إحداث أساليب وأدوات تسهم في الحصول على المعرفة وتخزينها واسترجاعها وتحليلها مما جعل قوة الجامعة وكفاءة أعضاء الهيئة التدريسية فيها، ومستوى طلابها هو المحـور الأساس لدرجة التقدم الاجتماعي ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحقيق التنمية الشاملة بما تقدمة الجامعة من إمكانيات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر بحيـث يـصبح

الهدف الأول للتعليم الجامعي وتطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، **ثانياً: التقدم التقني**؛ الذي فرض على الجامعات مناحي جديدة فلم يعد هناك مجال لعزل الجامعة عن التقدم والتطور الذي شهده هذا العصر، وأصبح من حتمية مسؤولياتها النهوض بمجتمعاتها، ومتابعة التطور التكنولوجي والمساهمة فيه، وتطوير البرامج والمناهج التعليمية وإعداد القوى البشرية علمياً وفنياً وإدارياً واجتماعياً، في ضوء التطور التكنولوجي ومتطلباته.

ثالثاً: التنمية، يشمل دور الجامعة أيضاً ترسيخ العلاقة بين الجامعة والمجتمع، من خلال تنمية البحث العلمي والتطبيقي وربطه بواقع العمل، ومن تدريس مشكلات الصناعة والزراعة ومعوقات العمل وإعداد الكفاءات البشرية التي يحتاجها المجتمع في مختلف النشاطات، وتزويدها بأحدث المعارف والخبرات. وإذا ما أهمل دور التعليم العالي في الخطط التنموية في المجتمع, فالنتيجة هي تباطؤ الخطط التنموية وانتشار الجهل.

إن الوظيفة الأساسية للجامعة إضافة لتقديم المعرفة تتمثل بالاستجابة للاحتياجات الفعالة والأساسية لتنمية المجتمع التي تتمثل بما يلي:

1- التعليم الجامعي للارتقاء بالمجتمع فكرياً وعلمياً.
2- توفير الإمكانيات البحثية والمعملية لحلّ مشكلات المجتمع وتمدّنه.
3- الخدمة العامة للارتقاء بالمجتمع حضارياً وفكرياً.
4- الإبداع الفني: فدور الجامعة ليس تحصيلاً علمياً ومعرفياً فقط، بل بناء للشخصية المميزة وتفجيراً لطاقات الطلبة الثقافية والفنية والأدبية عن طريق أنشطة موازية ومنح جوائز تنافسية.
5- نشر المعرفة وتكوين العقلية الواعية لحل مشاكلات المجتمع والبيئة المحيطة، ومعرفة الأساليب الفنية المستخدمة، وتتبعها لركب التقدم العلمي والتكنولوجي.
6- التنمية المهنية والروحية، وتنمية بعض المهارات مثل: مهارات القيادة والاتصال وغيرها, وزيادة التخصص في المهن، وارتفاع مستوى المهارة الذي تتطلبه الأعمال والمهن.

وكان للتغيير التكنولوجي الذي يشهده العالم، وما نتج عنه من تطور هائل في وسائل الاتصالات ووجود عدد من التقنيات الحديثة، الأثر الأكبر في ظهور احتياجات جديدة، فالثورة المعرفية والتكنولوجية الهائلة نتج عنها تقنيات عديدة وفّرت على الإنسان كثيراً من وقته وجهده.

لقد أصبحت المعرفة قوة دافعة ومحركاً أولياً للاقتصاد الحديث؛ فهي أهم وسائل زيادة انتاجية العمالة، وهدر المحتوى الإلكتروني والمقوم الرئيس للبرمجيات التي تعالج هذا المحتوى، وهناك تغير في النماذج الإرشادية في عصر المعرفة من ميزة التنافسية على أساس جمع المعلومات إلى امتلاك المعلومات على أساس القدرة على خلق المعرفة الجديدة(أحمد خمودي،2010)، التي تنتج ما يلي:

1) التكنولوجيا الجديدة.
2) المنتجات الجديدة.
3) القدرة على صناعة المنتجات وفقاً للاحتياجات تماماً، وحسب الطلب ومواصفات المستهلك.
4) العمليات الجديدة.
5) النوعية الجديدة.

وهذا يتطلب نظرة جديدة تماماً للتعليم، وما يجب أن يكون عليه، ونظراً لكل ما سبق ولتزايد العولمة الاقتصادية وإعادة الهيكلة في النظم السياسية والاقتصادية العالمية ومتطلبات المعرفة والمعلومات، فإن الاحتياجات التعليمية على جميع مستوياتها (من حيث بيئتها، ووظيفتها، والمناهج الدراسية، والمداخل) قد تغيرت ولاسيما مستوى التعليم العالي، فثورة المعرفة واستخدام الإنترنت وسرعة الاتصال وقلة تكاليفه أثرى بيئة بناء المعرفة المصممة خصيصاً لتقديم مزيد من البرامج الدراسية والأنشطة المنهجية واللامنهجية، والمشاريع المرتبطة بالحاسوب والتعلم عن بعد لخلق المعرفة والتطوير المستمر للأفكار، فالمؤسسات الجامعية تصبح أقل تشدداً وأكثر مرونة في محاولة لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمتعلمين والاقتصاد العالمي، لذا فإن البرامج الجامعية المقدمة ينبغي أن تكون متكيفة لتعكس هذه المعرفة، وربطها بمتطلبات التعليم والتعلم، عن طريق خلق المعرفة الجديدة ورأس المال البشري من خلال التعليم والأخذ بنظام الجودة والاعتماد لضمان جودة البرامج الأكاديمية والتربوية بما يتماشى وظروف كل مجتمع.

المهمات التي تقع على عاتق التعليم الجامعي في الوطن العربي بعامة والوطن بخاصة هي تحقق أهدافاً تربوية وثقافية ترمي إلى تغيير الشخصية للفرد في المجتمع وإصلاحه وإبعاد الموروثات النفسية والاجتماعية والثقافية البالية، وبناء ثقافة الفرد وفق الأسس والقيم الحضارية الحديثة التي تجعل الفرد عضواً إيجابياً في المجتمع والعالم المعاصر، فللنظام التربوي دور أساس في إحداث هذه التغييرات وترسيخ التقاليد الإيجابية، فهي طريق للارتقاء وسبيل للنهوض وتنمية

الشخصية المتكاملة من مختلف جوانبها وأبعادها، وتربية الشخص على احترام القيم الإنسانية وتحمل المسؤولية، وطلب العلم للعمل به، وليس فقط وسيلة للكسب أو للتزين به، أي أن وظائف الجامعة أضحت علمية خلقية اجتماعية تسعى نحو تنوير دائرة المعرفة وتوسيعها والإسهام في محو الأمية بمفهومها الحضاري الحديث.

ومما سبق نستنتج أن دور الجامعة في سلوك الفرد يتمثل بـ:

(1) ربط المادة العلمية للمقرر بالفرد والمجتمع والحياة والبيئة بدلاً من تدريسها بشكل يعزلها عن محيط الفرد في المجتمع.

(2) ترسيخ قيم المواطنة الصادقة وفضائل السلوك المدني في الممارسات اليومية للأفراد والجماعة والمؤسسات.

(3) ترسيخ مبادئ السلوك المدني من خلال الندوات والنشاطات اللاصفية والمؤتمرات التي تسهم في طرح مشكلات المجتمع والبيئة المحلية، وطرح حلول منطقية لها.

(4) تنمية المعرفة لدى الشباب وتربية كفاءاتهم، وتهذيب مهاراتهم، وترسيخ مبادئ الوعي ونشره عن طريق ترجمة الأفكار إلى أفعال، والشعارات إلى إنجازات، والأهداف إلى نتائج.

(5) تكوين المواطن الخلوق المعتز بالثوابت الدينية والوطنية لبلاده، المتمسك بمقومات هويته، الملتزم بالواجبات والقوانين، المساهم في الحياة الديموقراطية.

(6) تشكيل فضاء جامعي رحب عبر برامج غنية، وأنشطة متنوعة هدفها التصدي بحزم لمختلف السلوكات اللامدنية، وبخاصة الغش والعنف بشتى أشكاله.

(7) تدريب الطلبة على كيفية المناقشة الحرة، فيتدرب على احترام آراء الآخرين مع نقدها،وبيان محاسنها وعيوبها واعتماد الحجة والاقتناع والتدريب على النقد الذاتي وتوفير فرص للطلبة للمشاركة والحوار.

(8) تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع من جوانبه المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية) عن طريق استغلال كل القدرات العقلية، والمصادر المادية لمؤسسات التعليم العالي لتحسين أحوال المجتمعات، وذلك من خلال:

أ- البحوث التطبيقية الهادفة إلى سدّ حاجة المجتمع، أو حل مشكلة معينة.

ب- تقديم الاستشارات: وهي خدمات يقدمها أساتذة الجامعة في جميع المجالات لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية للأفراد الذين هم بحاجة إليها.

ج- تنظيم برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين في مؤسسات الإنتاج، وتنفيذها بما يحقق مبـــدأ التربية المستمرة، والنمو المهني.
د- نقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية.
ه- تأليف الكتب العلمية الموجهة للطلاب وأفراد المجتمع.
و- النقد الاجتماعي البناء لتوجيه حركة المجتمع في إطار الأهداف الاجتماعية.

دور الجامعة في البحث والتطوير

يلعب البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دوراً أساسياً فـــي منظومـــة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشد الرقي والتقدم، فالجامعة تحدد حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة، والمؤسسات الانتاجية بخاصة، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم في رقي مجتمعاتها، وتقدمهم لتحقيق غايات وأهداف تعود بالفائدة والمنفعة على جميـــع الأطراف ذات العلاقة (كاظم حبيب،2010).

وبناءً على ذلك، أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتماماً خاصاً، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ووفرت ما يلـــزم من تمويل ومعدات، فهي بيئة ممتازة للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها، والسعي في توظيفها لحل المشكلات المختلفة في المجتمع، وبدونها تصبح الجامعة مجرد وسيلة تعليمية لعلـــوم ومعارف ينتجها آخرون.

وأصبحت البحوث العلمية الجامعية في الوقت الحاضر جزءاً أساسياً من مهمات أعضاء الهيئـــات التدريسية، وشرطاً أساسياً لترقيهم وتوليهم الوظائف القيادية في الجامعـــات ومؤســـسات التعلـــيم العالي في البلدان المتقدمة، مما يحفز أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية بذل قصارى جهـــودهم لإنجاز البحوث العلمية، والسعي لنشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكمـــة ذات الـــسمعة الدولية المرموقة، وتنفق الجامعات في الدول الصناعية الكبرى حـــوالي(0.6% – 0.4%) مـــن مجمل الإنفاق العام على البحث والتطوير يتم توظفيها لأغراض التنمية المختلفة فضلاً عن إثرائها للمعرفة وإنمائها وإسهامها في حلّ المعضلات وتطوير المنتجات، كما تسهم في بنـــاء القـــدرات العلمية للشباب، وتكوّن أجيالاً من الباحثين لرفد مسيرة التنمية عبر برامج الدراسات العليا.

دور الجامعة في خدمة المجتمع

إنّ خدمة المجتمع هي الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض أفراد المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية(مجدي مصطفى،2002)، عن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها، كما أن الجامعة تخدم المجتمع عن طريق حلّ مشكلاته، وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة، وتهدف إلى تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية.

فهي نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريق نشر المعرفة خارج جدران الجامعة، وذلك بغرض إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة(طارق عامر، 2007) فإن معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة، كما تسعى الجامعة أيضاً إلى نشر إشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات وبتغيير الرأي العام، بما يجري في مجال التعليم فكراً، أو ممارسة، كما تقيّم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته، وتقترح تصورات وبدائل تثير وتشيع فكراً تربوياً داخل المجتمع.

فالجامعة تقدم خدمات تعليمية وأبحاث تطبيقية وتقوم باستخدام مواردها لمساعدة احتياجات الشباب غير الجامعي والكبار واهتماماتهم بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة.

وتستقطب الجامعة من المجتمع أعلى فئاته علماً وثقافة, وكل تغيير يطرأ على المجتمع ينعكس على الجامعة، وكل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه. فالجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وعلاقتها بالمجتمع كعلاقة الجزء بالكل ، والأزمة التي تعيشها الجامعات في الوطن العربي نشأت نتيجة لما يلي:

1) أن الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل لا ينسجم تماماً مع ما يجب أن تحرص عليه لتحافظ على كونها جامعة.
2) سيطرة سياسة الدولة على سياسة الجامعة والمجال واسع النطاق للمركزية.

3) ضعف الموارد المالية الداعمة للأبحاث العلمية والتطبيقية.
4) تجاهل الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل، والبعد عن حاجاته ومشكلاته.
5) عزل الجامعة عن مجتمعاتها، وحصر نقل المعرفة داخل جدران الجامعة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه.
6) ضعف العمل التطوعي، وضعف العلاقة بين هيئة التدريس في الجامعة والمؤسسات المحلية من مكتبات ومتاحف وأندية ومؤسسات صناعية.

سلبيات التعليم الجامعي في الجامعات العربية

من أهم المظاهر السلبية الواضحة في دور الجامعات ما يلي:

1) ضعف التواصل والحوار المستمر بين العلماء والباحثين والطلبة العرب في الجامعات وهيئات البحث العلمي.
2) ضعف التكامل والتعاون العلمي والثقافي العربي، إذ يقتصر على بعض البرامج البسيطة مثل تبادل الوفود الطلابية أو زيارات الأساتذة.
3) ضعف تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية بين مختلف فئات المجتمع العربي.
4) عدم ربط العلم بالعمل في بعض الأحيان واتخاذ العلم كوسيلة لكسب العيش.
5) النسبة المرتفعة لمعدل الأمية في الوطن العربي حيث أن (65) مليون عربي أمي لا يقرأ ولا يكتب.

إن التعليم في العالم العربي يتحرك ببطء، وبحاجة إلى من يدفعه (يوسف القبلان، 2005)، إن معظم الجامعات لديها مراكز وعمادات للتطوير ولها رؤية ورسالة وأهداف مكتوبة بشكل جيد، ولكن حين تخضع هذه الرؤية والرسالة للتقييم، تكون النتيجة متواضعة ويمكن تطوير الجامعات، معتمدين على الآتي:

1) وضوح الرؤية، وتسخير الإمكانات لخدمة أهداف الجامعة لتحقيق التطوير الفعلي.
2) أن تتفق مخرجات العملية التعليمية مع أهداف الجامعة المعلنة، والتوقعات العالية المصاحبة لإنشائها.
3) التغير النوعي من خلال إنتاج البحوث ورفع مستوى المناهج وأساليب التدريس.

4) تفعيل دور الجامعة في المجتمع والمشاركة الفعلية في مشاريع التنمية وبرامجها واستراتيجيات التغيير والتطوير فيها.
5) التطور المنشود لمستوى التعليم عن طريق تفعيل الدور البحثي بهدف تطوير البرامج البحثية والأكاديمية.
6) تعزيز البنية التحتية لكليات التربية، وتطوير كفاءات أعضاء هيئة التدريس، والتواصل مع الجامعات العالمية.
7) اعتماد أسلوب العمل الجماعي التعاوني، وتبادل القدرات والمواهب والخبرات.
8) توفير هيكلية ومناهج مناسبة لعملية التطبيق والتنفيذ.
9) الارتقاء بمستوى الطالب في جميع الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية والروحية.

واقع الجامعات الفلسطينية

تعرض الشعب الفلسطيني بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية إلى سلسلة من الهزائم النفسية والتعليمية حيث تحكّم الاحتلال في أمور التعليم وتطويره ووضع عدداً من العراقيل أمام تعليم الشعب الفلسطيني, الأمر الذي أسهم في جمود عملية التعليم وعدم تطورها هادفاً إلى تجهيل الشعب الفلسطيني وطمس تراثه الوطني، وجعل عملية التعلم مجرد عملية نظرية لا معنى لها مما أسهم في عدم تحقيق الجامعات الفلسطينية لأهدافها التربوية الخاصة.

لقد وصل الواقع التعليمي في الأراضي المحتلة إلى حد صعب جداً، فالطلاب على مختلف مستوياتهم، وكذلك هيئة التدريس يعانون إحباطاً نفسياً من جراء الأوضاع التربوية الناتجة عن الظروف الصعبة القاهرة التي فرضت عليه، فالمعلم اليوم محاصر مادياً ونفسياً وتربوياً إلى حدّ الاختناق، والجامعة لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي دون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى، والتي نتاجها تقوية المهارات وتزكية روح الابتكار لدى الفرد. إن أثر التعليم الجامعي كبير في عملية الرقيّ الاجتماعي لأنها تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وتيسّر فرص العمل للأفراد وترفع مستوى معيشتهم(فواز عقل, 1996).

هدفت الجامعات في الأراضي الفلسطينية سابقاً إلى القيام بما يلي:

1) توفير فرص التعيلم للتقليل من هجرة خريجي المرحلة الثانوية مما يؤدي بدوره إلى الصمود والبقاء على الأرض.
2) استقطاب الكفايات الفلسطينية المنتشرة في الخارج للعمل في الجامعات، والإسهام في تقدمها.
3) الإسهام في خلق مجتمع فلسطيني مثقف واعٍ، وتنمية الشخصية الفلسطينية من خلال تعميق فهم التجربة الفلسطينية المعاصرة المطروحة عليه.

إن هدف الجامعات اليوم هو بناء مجتمع معلوماتي يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها، واستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن للأفراد والشعوب والمجتمعات تسخير كامل إمكانياتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة، وتحسين نوعية حياتهم. فنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي من الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة يؤدي إلى الارتقاء بالحالة الإنسانية، ويؤدي إلى التنمية الإنسانية.

وقد أكدت الأبحاث والدراسات الفلسطينية في مجال التعليم أن المجتمع الفلسطيني بحاجة لوجود فلسفة فلسطينية تجسد الكيان والهوية الفلسطينية بشكل واضح. وهي ضرورة وطنية وثقافية وسياسية واجتماعية تعكس البعد الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي بشكل متوازن، وتنسجم مع قيم المجتمع الفلسطيني وعاداته وتقاليده المتميز عن غيره من الشعوب العربية والإسلامية (القاضي (1994), أبو دف (1999). وتهدف هذه الفلسفة إلى ما يلي:

1. تطوير شخصية المواطن الفلسطيني، وتعزيز قدراته على التحليل والنقد والمبادرة والإبداع والحوار الإيجابي.
2. إعداد الطلبة لحياة تسودها روح العدل والمساواة والمشاركة والديمقراطية.
3. تنمية التفكير لدى المتعلمين بحيث يسهم ذلك في تحقيق التلاؤم بين الحقائق التاريخية والالتزامات الوطنية المستقبلية للشعب الفلسطيني.
4. تمكين المتعلمين من إتقان اللغة العربية ولغة أجنبية أخرى على الأقل تمكنهم من الاطلاع المباشر على إنتاج الفكرة والتقنيات والنظريات العلمية والقيم الحضارية.
5. تمكين المتعلمين من حقهم في بناء شخصيتهم، ومساعدتهم على التعلم الذاتي.
6. المساعده في إذكاء الشخصية، وتنمية ملكاتها، وترسيخ الإدارة الفاعلة.
7. غرس الطموح في نفوس المتعلمين من أجل التفوق والإبداع للمساهمة في ازدهار الوطن.

8. تحقيق النمو المتكامل للفرد (العقلي, الجسمي, والانفعالي) بما يتلاءم مع طاقاته وإمكاناته، وتحقيق تقدمه في كافة المجالات.
9. إعداد الفرد لكسب العيش، وتحقيق تقدمه المجالات كافة.

وتتيح الجامعة اليوم لكل فرد حرية إنشاء المعلومات والمعرفة، والنفاذ إليها، والاستفادة منها، ونشرها لتحسين نوعية الحياة، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بما يتلاءم مع روح العصر ومتطلباته غير مغفلة استلهام القيم من التراث العربي الإسلامي والإنساني. كما يربط النظام التعليمي بالفلسفة الوطنية الفلسطينية التي تعبر عن الواقع الفلسطيني الجديد، وتنسجم مع قيم وعادات المجتمع المتميز وتقاليده عن غيره من الشعوب العربية والإسلامية لما يعانيه من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة موروثة عبر الاحتلال الإسرائيلي, هادفة إلى تلبية حاجات الشعب الفلسطيني وطموحاته في النمو والتقدم ضمن كيان وطني فلسطيني مستقل جغرافيا وسياسيا على أرضه.

دور الجامعات العربية في تنمية المسؤولية المجتمعية

ويمكن إجمال خدمات الجامعة للمجتمع في زيادة المسؤولية المجتمعية وخدمة المجتمع فيما يلي:

(1) إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغييرات العلمية والتكنولوجية المعاصرة.
(2) تقديم مشورات ذوي الخبرة من هيئة التدريس للإفادة من خبراتهم في مجالات الإنتاج والخدمات.
(3) عقد المؤتمرات التي تسمح في ترقية المجتمع وحلّ مشكلاته.
(4) تبني التعليم المستمر لتعليم الكبار من جميع الأعمار، والتدريب المستمر للمهنيين لرفع كفايتهم واكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة.
(5) نشر العلم والمعرفة في المجتمع المحلي من خلال محاضرات وندوات ترقى بالمجتمع إلى مستوى يجعل أفراده يتكيفون مع مجتمعهم.
(6) عقد الجامعة حلقات وندوات ومؤتمرات لخريجيها لتحديث معلوماتهم في مجالات تخصصهم، ومعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية.

(7) تقدم الجامعة لطلابها برامج تثقيفية لرفع مستواهم الثقافي، وربطهم بيئتهم ومجتمعهم.

(8) تقديم خدمات للمجتمع الخارجي عن طريق العمل التطوعي في المؤسسات الحكومية والأهلية.

(9) توفير الإمكانات البحثية والعملية والمعامل المركزية ووحدات البحوث التي أنشئت بغرض القيام بالدراسات المتخصصة في مختلف المجالات العلمية والإنسانية.

تصور المقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع

تتطلب عمليات التحسين والتطوير لعملية التعليم في فلسطين دراسة جادة للواقع التعليمي للوقوف على ما تحتويه عمليات التعلم والتعليم من سلبيات وإيجابيات في كافة الجوانب الإدارية والفنية، وتعزيزها بإستراتيجيات جديدة وحديثة ثبت نجاحها عالميا وتتلاءم مع البيئة الفلسطينية وتطلعاتها في هذه المرحلة, حيث مرت عملية التعليم في فلسطين بعدد من التغيرات والظروف التي عملت على جمود عمليات التطوير في كافة النواحي نظرا لوقوع فلسطين تحت سيطرة عدد من القوى الخارجية التي تحكمت في مصيره، وأوقفت نموه وطموحاته مما أسهم في تجهيل الشعب الفلسطيني أملا منهم أن يترك أرضه ووطنه. ولكن بعد قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994م حدث عدد من التغيرات والتطورات الإيجابية، ووضعت سياسات التعليم وفلسفته وأهدافاً تعليمية يحتاج إليها الشعب الفلسطيني بما يتناسب وعملية التطوير التعليمي وروح العصر والتقدم.

إن تفعيل دور الجامعة في مجال التنمية الشاملة والتغير والاجتماعي المنشود، وربط الشعب الفلسطيني بأرضه، وتقوية روح المبادرة والمشاركة، وتوثيق العلاقات الإنسانية والمعرفية، ومعرفة الأساليب الفنية المستحدثة، وملاحقتهم لركب التقدم العلمي والتكنولوجي يتحقق بما يلي:

1) تقديم الخدمات للعاملين بالمؤسسات المختلفة في المجتمع.
2) تشجيع أفراد المجتمع على زيارة منشآت الجامعة واستخدام مرافقها.
3) إنشاء لجان استشارية مشتركة من الهيئة العاملة في الجامعة، وقيادات المجتمع من ذوي القرار لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته.
4) توجيه الأبحاث الجامعية لحلّ المشكلات المحلية سعياً وراء خدمة المجتمع وتطويره.
5) عقد مؤتمرات في الجامعة لمختلف التخصصات.
6) تقديم برامج لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم.
7) تجهيز مراكز خدمة المجتمع للقيام بتدريب أفراد المجتمع.

8) تبنّي الأفكار الجديدة والمتطورة للأفراد، وتسخيرها في إدارة المشاريع والأعمال المختلفة.
9) مشاركة الجامعة في المناسبات الاجتماعية المختلفة.
10) الإسهام في ميادين الثقافة ونقلها لأبناء المجتمع لرفع مستوى الوعي لديهم.
11) مشاركة الهيئة التدريسية والطلبة في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع.
12) الدعم المالي لأبناء الجامعة ممن لا يستطيعون تحمل العبء المالي لإتمام دراستهم لتحقيق شعار حق المواطن في التعليم الجامعي.

تطبيق المسؤولية المجتمعية على الصعيد العام

لقد عدّ الكثيرون التعليم الجامعي ثروة كبيرة لا تقدر بثمن، وفي الوقت الذي تسعى الجامعات في الأراضي المحتلة لتحديث نظم التعليم لتواكب التطور العلمي، نجد أن الاقتراب من واقع التعليم الجامعي ومعوقاته ومشاكلاته يجعلنا نتحقق من التدهور المخيف في مستوى التعليم الجامعي من ناحية، وناتج هذا التعليم من ناحية أخرى, والذي يمكن معالجته بأمور عدة من أهمها **تبني المسؤولية المجتمعية**.

وتعدّ الجامعات مظلة تغطي باهتماماتها جوانب المجتمع. وقد أدى الإسراع في توسيع الجامعات إلى الاتجاه نحو إيجاد تخصصات أكاديمية تقليدية دون التأكد مسبقاً من ملاءمتها لاستثنائية المرحلة التنموية التي يمر بها مجتمع الأراضي المحتلة(العسكري, 2007).

وتسعى الجامعات إلى الاطلاع بدور الحافز في مجال الحفاظ على الذاتية الثقافية الفلسطينية، وصون التراث الوطني وتريد أيضا أن تكون أماكن للقاء والمناقشة من أجل التعبير عن الوجدان الوطني. وقد أكد عواد (2010), على جوانب من المكاسب التي يمكن للجامعات المحلية أن تجنيها من تبني المسؤولية المجتمعية, وهي كما يلي:

1. تعزز موقعها وسمعتها داخل المجتمع، وزيادة الإحساس الواضح بأهداف الجامعة ورسالتها.
2. تحقق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي.
3. تتيح الفرصة لابتكار واختبارها منتجات وخدمات جديدة.
4. تطوير مهارات السكان المحليين بحيث يصبح لديهم روافد يحتاجونها لدخول سوق العمل.

5. تزيد انتماء المجتمع والمتعاملين لهـا وتعزيـز روح فريـق العمـل فـي المؤسـسة، مما يبقي الجامعة مركز إشعاع حضاري واجتماعي يهدف إلى تنمية المجتمـع اقتـصادياً وثقافياً وعلمياً، من خلال البحث المستمر في أفضل السبل التي تساعد على تنفيذ الأهداف وتحقيقها، واستيعاب منجزات التقدم التقني، وإنجاز الاختراعات المباشرة لعمليات إنتـاج فعلية للتكنولوجيا وغيرها بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية وبالتعاون مع حقل العمل.

الخاتمة

لا يستطيع أي مجتمع تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل إلا بالمعرفة والثقافة، وامتلاك جهاز إعلامي ومهني سليم يتفق ومتطلبات الواقع والمستقبل المنـشود بـالعلم والتعليم. ومما لا شك فيه أن الجامعة هي من أهم منظمات ودور صناعة العلم والتعليم في العالم، ويصف بعض رؤساء الدول التعليم العالي بأنه تعليم أساسي، وذلك لأن الركيزة الأساسية في بناء مكونات الإنسان العقلية والوجدانية وتشكيلها، وتأهيله للتعامل مع العلم والمعرفة واستيعاب آليـات التقدم وتفهم لغة العصر.

إن مواكبة عصر التكنولوجيا والمعلوماتية المتصارعة فائقة الخطر، تفرض بل وتحـتم ألا يكون دور الجامعة نقل المعرفة فقط. ولما كانت الجامعة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه تؤثر في المجتمع من خلال ما تقوم به من وظائف وتتأثر بما يحـيط بهـا مـن تغيرات تفرضها أوضاع المجتمع وحركته، لذا لم يعد من الممكن أن تعيش بمعزل عن المجتمـع الذي توجد فيه، وما يواجهه من تحديات ومشكلات وما يحلم به من طموحات وآمال.

المراجع

1. جميل عمر نشوان, التعليم في فلسطين منذ العهد العثمـاني وحتـى الـسلطة الوطنيـة الفلسطينية, مركز البحوث والدراسات التربوية, مكتبة ومطبعة دار المنار, 2003م.
2. صالح الحموري, المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين النظريـة والتطبيـق,2009م . الموقع الإلكتروني :http//www.arabvolunteering.org
3. طارق عبد الرؤوف محمد عامر, تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة, مكتب التربية العربي لدول الخليج, 2007م.
4. فواز عقل, دور الجامعة في خدمة المجتمع. من قضايا التعليم– نابلس, 1996

5. كاظم حبيب, دور الجامعات في البحث والتطوير, aljadidah. Com/2010/12/31
6. مجدي محمد مصطفى :تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين ، مجلة التربية – كلية التربية جامعة الأزهر ع109 الجزء الثاني ، يونيه 2002
.7
8. محمود أبو دف, نحو فلسفة تربوية فلسطينية في ضوء الواقع والتحديات, المؤتمر التربوي الأول, كلية التربية– غزة فلسطين, 1999م.
9. وائل القاضي, التربية في إسرائيل,مركز البحوث والدراسات التربوية, نابلس, 1994م.
10. وعد العسكري, دور الجامعة في المجتمع. الحوار المتمدن– عدد 2078. 2007م.
11. يوسف القبلان, مستقبل التعليم, صحيفة الرياض اليومية, مؤسسة اليمامة الصحفية, الرياض 2005/5/1. yalgoblan@alriyadh.com
12. يوسف ذياب عواد, دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات. جامعة القدس المفتوحة , رام الله–فلسطين,2010م.